

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار القانونية المترتبة على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعلى المركز القانوني للقدس في القانون الدولي العام ووفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد ظروف اصدار القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، وتحليل القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف ذات العلاقة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن جميع قرارات الأمم المتحدة اكدت على أن القدس هي أرض محتلة ولا يجوز احداث أي تغيير فيها من قبل الاحتلال ،وعملت إسرائيل على تأجيل النظر في قضية القدس في مفاوضاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، استخدام الولايات المتحدة حق النقض في افشال أي قرار لصالح القضية الفلسطينية، والأثر الكبير للوبي الصهيوني في سياسة الولايات المتحدة، ومخالفة الولايات المتحدة وإسرائيل للقرارات الدولية في يتعلق بقضية القدس.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تفعيل القرارات الدولية الشرعية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وضرورة الانضمام إلى المنظمات الدولية، وضرورة توحيد مسارات التفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي، والاهتمام بمدينة القدس ودعمها عربياً وفلسطينياً واعادة فتح المؤسسات الفلسطينية الفاعلة فيها.

الكلمات المفتاحية:

القدس، نقل السفارة، القرارات الدولية، القضية الفلسطينية.